من تراب الطريق (٤٩٩)

التقدم للخلف أو للوراء !! (*)

كنت أتصفح فى الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، والتى يحسب لهيئة الاستعلامات أنها طبعتها طبعة ثانية عام ١٩٩٢ ، وإن لم تحدثها منذ هذا التاريخ رغم مضى قرابة عشرين عاماً ، رحل من المسجلين فيها أعلام ، واستحق أن يُضاف إليها من فَرضوا أنفسهم أعلاما على الساحة فى خلال هذه المدة الطويلة ، فضلا عن احتياجها الضرورى إلى ترتيب أدق للفهارس حتى يعثر الباحث على بغيته دون عناء ، سيّما وهى تأخذ مرة باسم الشهرة ، وتأخذ مرة بالاسم الرسمى ، ولا يجدى فى هذه الحالة أن تضيف أمامه اسم الشهرة ، لأن الباحث الذى قد لا يعرف الاسم الرسمى سيشق عليه الوصول إلى من يبحث عن المعلومات المسجلة عنه ، مادام اسم الشهرة غير موضوع فى ترتيبه الأبجدى ولو بإشارة تهدى إلى مكان العثور عليه .

أعود إلى ما قصدته من هذه السطور .. كنت أتصفح فى الموسوعة عندما وقعت عيناى على المسجل عن الإذاعي الشهير طاهر أبو زيد ، شفاه الله من الكسر الذى أصابه من أيام بالحوض وجعله طريح انتظار التحام طبيعى سيستغرق أمداً لأنه فى الثامنة والثمانين ، أمد الله فى عمره ، ليواصل إمتاعنا بعطائه المتميز الذى عشقناه منذ أن كان يقدم منذ خمسينيات القرن الماضى برنامجه الشهير «جرب حظك» على موجات البرنامج العام .

(*) المال ٤/ ١/ ٢٠١١

وجدت فى المعلومات المسجلة قرين هذا الإذاعى الفذ ، أنه بعد أن حصل على ليسانس الحقوق ، عمل بوزارة العدل ، ثم بالإذاعة المصرية منذ عام ١٩٥٠ ، ولكنه استقال من الإذاعة عام ١٩٥٧ لعضويته بمجلس الأمة تبعا للنظام الذى كان لا يزال متبعاً فى ذلك الزمان ، حين لم يكن يجوز الجمع طبقا للدستور بين الوظيفة العامة وبين عضوية البرلمان ، لحكمة لا تفوت البصير ، وهى تلافى التعارض بين موجبات الوظيفة وما تستلزمه وتفرضه على الموظف ، فى ظل تبعيات رئاسية مفروضة وواجبة ، وقد تجاوز العرف والواجب لتلاحقه بل وتطارده أو تفرض عليه ما تريد أن يتبناه ، وهو لا يملك الفكاك منها أو من تبعاتها أو تبعات رفضه أو عدم استجابته ، وبين ما تقتضيه وتفترضه وتحرص عليه النيابة البرلمانية من حرية تتيح للنائب أن يسأل الحكومة وأن يستجوب مسئوليها بمن فيهم رئيس الوزراء ، مما لا يجوز معه تكبيله بأثقال وتوابع ومنظورات ومطالب رئاسته ، أو تزعزع نفسه نهبًا بين واجبه فى البرلمان ، وبين ما قد تتعرض له أوضاعه ومصالحه وطموحاته فى الوظيفة إذا أعطى ظهره ولم يستجب لما يُراد منه أن يتبناه فى البرلمان !

على أن هذه الحكمة البالغة التى اعتدنا الالتزام بها منذ دستور ١٩٢٣ وما يسمى بالعهد البائد ، وظللنا نلتزم بها لسنوات بعد ١٩٥٢ .. حتى رأينا الإذاعى الفذ طاهر أبو زيد ، وغيره ، يستقيلون من وظائفهم اتباعا للدستور والنظام والأصول والقانون ، فور انتخابهم أعضاء فى البرلمان .

هذه الحكمة قفزنا عليها ووطأناها ودسنا عليها بالأقدام .. حين نجحت الضغوط على أنواعها ، فى العصف بها وحجبها فى أضابير المحفوظات ، لنرى رؤساء هيئات وشركات ومؤسسات عامة ، وشاغلى وظائف ومرافق

عامة صغيرة وكبيرة وكبيرة جدا ، يدخلون البرلمان ويزدانون بعضويته ومكانتها وحصانتها ، ويحتفظون فى الوقت نفسه بوظائفهم الصغيرة أو الكبيرة أو الكبيرة جدا ، ولنشاهد فى الأسئلة المطروحة والحوارات بالبرلمان ، أو فى الاستجوابات الموجهة إلى الحكومة ، ما يستحضر مشاهد التمثيليات المسرحية التى لا تنطلى على أشد المتابعين غباء وغفلة !!

نحن إذن نتراجع ولا نتقدم ، حتى أدمنّا التراجع وصرنا نمارسه ونلتذّ به ونقبل عليه ونستزيد منه ولا نبالى ، بل وصرنا نقاوم من يحاول إيقاف عجلة الانهيار، ونتندر على وزير التعليم وإن لم يَرُقْ لى تسرعه أو اندفاعه حين يحاول رد التعليم إلى تقاليده وجديته ومعالمه ، ونتكاتف ضده مع أصحاب المصالح أو الرجوات !!

هذا محض مثال ، والأمثلة بالآلاف ، فإن شئت فخذ عنى مثالاً آخر . أعرف الصديق الأستاذ الدكتور المهندس العالم أمين مبارك منذ تزاملنا زمالة وصداقة عمر من أيام الدراسة بالروضة ثم المرحلة الابتدائية ثم الثانوية بالمساعى المشكورة بشبين الكوم حتى السنة الرابعة أو الثقافة العامة حسب المسمى آنذاك ، حين انتقل مع الأسرة لوفاة الوالد المرحوم الدكتور محمد مبارك إلى الإقامة بمنيل الروضة بالقاهرة ، والالتحاق بالمدرسة الإبراهيمية الثانوية التى حصل منها على الشهادة التوجيهية ، حيث التحق بكلية الهندسة جامعة القاهرة ، بينما التحقت بالحقوق ، وتخرج فيها أمين بقسم الهندسة الميكانيكية ليستكمل دراساته العليا ويحصل بتفوق على الدكتوراه من ألمانيا ، ويعود أستاذًا وعالمًا قديرًا متمكناً بقسم الهندسة الميكانيكية الذى شغل من بعد رئاسته ، محوطاً فى كل المجالات بالتقدير البالغ لعلمه العريض

وإمكانياته المتميزة التى اقتحم بها أيضا مجال الطاقة الشمسية ، حتى صار عالما متمكنا فيها إلى جوار الهندسة الميكانيكية .

ظنى أن أحدًا لم يجامله حين اختير لأكثر من دورة رئيسًا للجنة الصناعة بمجلس الشعب ، فلما انقطع عنها لعدم توفيقه فى انتخابات مجلس الشعب بالدورة الماضية ، شغل رئاسة اللجنة السيد محمد أبوالعينين ، وكان ظنى أنه مع نجاح الأستاذ الدكتور أمين مبارك فى الانتخابات الأخيرة للمجلس ، أن يشغل مكانه الطبيعى فى رئاسة لجنة الصناعة ، وليس هذا تقليلا من شأن السيد محمد أبو العينين ، وإنما فقط من زاوية مفاضلة موضوعية جدًا ، ولذلك فإن الأنباء الصحفية كادت تجمع على أن الدكتور مبارك سيشغل رئاسة لجنة الصناعة ، ولكنى فوجئت بعد فترة بأن الترشيحات زحزحته إلى لجنة النقل والمواصلات ، فقلت لنفسى لا بأس .. فهى بدورها تحتاج إلى خبرة هندسية ميكانيكية ، ولكنى فوجئت بالجولة الأخيرة بأن الأوضاع قد استمرأت الانقلاب ، فمضت على ما كانت عليه ، وزُحْزِحَ الأستاذ الدكتور العالم عن لجنة النقل والمواصلات لتمنح رئاستها إلى المهندس طارق طلعت مصطفى ، ودون أى تقليل من شأنه ، فإن مجاله هو الإسكان وليس النقل والمواصلات !!

ولأن الأستاذ الدكتور أمين مبارك قد ضُرب كتفين غير قانونيين على التوالى ، فإنه قد اختير لرئاسة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة !

وأمين مبارك صديق عمرى ، ولكنى لم أستطع أن أراه فى لجنة الثقافة والإعلام والسياحة . هو مثقف. نعم . ولكنه ليس خير من يشغل رئاسة هذه اللجنة من أعضاء مجلس الشعب الذى يسيطر عليه الحزب الوطنى سيطرة كاملة !

ظنى ولا يزال أن الخطأ لا يجوز أن يصحح بخطأ آخر !

كان خطأً ولا يزال حجب الأستاذ الدكتور أمين مبارك عن رئاسة لجنة الصناعة بمجلس الشعب !

وكان خطأً آخر ولا يزال حجبه بعدها عن رئاسة لجنة النقل والمواصلات ، وإعطائها لخبرة إسكانية !

وهذا الخطأ المركب ، صار للأسف ثلاثى الأبعاد ، لأن أمين مبارك نُزِعَ لأسبابٍ غير مفهومة ! من موضعه الطبيعى ، ليوضع ترضيةً فى غير مكانه !!!